

تستی

۱. علی رأی المصنف، الاستدلال علی حجیة خبر غیر العادل بمنطق آیة النبأ

ب. غیر جائز لأنَّ التبیین ظاهر فی العلمی فقط أ. جائز لأنَّ التبیین أعم من العلمی و الظنی د. جائز لأنَّ التبیین ظاهر فی الظنی فقط ج. غیر جائز لأنَّ التبیین غیر ظاهر فی الأعم من العلمی و الظنی

۲. علی رأی المصنف، المستفاد من أدلة حجیة الخبر الواحد حجیة

ب. ما يكون مفيداً للظن الشخصي أ. ما يكون ثقةً ولو لم يفد الوثيق د. ما يكون مفيداً للظن النوعي ج. ما يفيد الوثيق والاطمینان بمؤداه

۳. الأمارات الشرعية تقوم مقام القطع

ب. الطريقي والموضوعی على وجه الطريقيه أ. الطريقي والموضوعی على وجه الطريقيه د. الموضوعی على وجه الطريقيه فقط ج. الموضوعی الوصفي فقط

۴. بهترین توجیه کلام سید مرتضی: «اکثر اخبار مفید علم است» چیست؟

ب. مراد از علم اطمینان و علم عادی است أ. مراد از علم در کلام ایشان قطع است د. مراد از علم ظن شخصی است ج. مراد از علم مطلق ظن است

تشریحی

* قد یتوهم انَّ العمل بالاحتیاط من قبیل التبعید بغير العلم و هو غلط واضح، إذ فرقُ بین الالتزام بشیء من قبل المولی علی أنه منه مع عدم العلم بأنَّه منه، و بین الالتزام باتیانه لاحتمال کونه منه او رجاء کونه منه، و شتان ما بینهما، لأنَّ العقل يستقل بقبح الأول و حسن الثاني.

۱. توهם و ایراد آن را توضیح دهید.

* قد اشتهر فی ألسنة المعاصرین أنَّ قطع القطاع لا اعتبار به فإنَّ أرید بذلك أنه بعد انکشاف الواقع لا يجزی ما أتی به علی طبق قطعه فهو حق فی الجملة، لأنَّ المکلف إن کان تکلیفه حين العمل مجرد الواقع من دون مدخلیة للاعتقاد بالماضی به المخالف للواقع لا يجزی عن الواقع، سواء القطاع و غيره، وإن کان للاعتقاد مدخلٌ فيه فإنَّ قضیة هذا کفاية القطع المتعارف، لا قطع القطاع فيجب عليه الإعادة و إن لم تجب على غيره.

۲. مراد از «قطاع» کیست؟ وجه عدم اعتبار قطع او چیست؟

* إن قلت: إذا أجرينا أصلحة الطهارة فی كلَّ من الإناثين و أخرىناما عن موضوع التجسس بحكم الشارع فليس فی ارتكابها بناء علی طهارة كلَّ منها مخالفة لقول الشارع «اجتنب عن النجس» قلت: أصلحة الطهارة فی كلَّ منها بالخصوص إنما يوجب جواز ارتكابه من حيث هو، و أما الإناء النجس الموجود بينهما فلا أصل يدلَّ علی طهارته؛ لأنَّ نجس يقیناً.

۳. وجه عدم منجزیت علم اجمالي و اشكال آن را توضیح دهید.

* استدل على حجیة خبر الواحد بآیة النبأ حيث إنه تعالى أمر بالثبت عند إخبار الفاسق دون العادل و إذا لم يجب التثبت عند إخبار العادل فإما أن يجب القبول و هو المطلوب أو الرد فیكون حاله أسوأ من حال الفاسق و هو محال و فيه أنه مبني على ما يتراءى من ظهور الأمر بالتبیین فی الوجوب النفسي فیكون هنا أمور ثلاثة الفحص عن الصدق و الكذب و الرد من دون تبیین و القبول كذلك. لكنَّ خیر بأنَّ الأمر بالتبیین هنا مسوق لبيان الوجوب الشرطی، و أنَّ التبیین شرط للعمل بخبر الفاسق دون العادل فالعمل بخبر العادل غير مشروط بالتبیین فیتم المطلوب من دون ضم مقدمة خارجیة و هي کون العادل أسوأ حالاً من الفاسق.

۴. تفاوت شرطی و نفسی بودن وجوب تبیین را توضیح دهید. ب. وجه عدم احتیاج به مقدمه مذکوره را بیان کنید.

- * ظاهر أكثر القائلين باعتبار الإجماع المنشور بالخصوص أن الدليل عليه هو الدليل على حجية خبر العادل. و فيه أنه لا ملازمة بين حجية الخبر و حجية الإجماع المنشور لأن الأدلة الخاصة التي أقاموها على حجية خبر العادل لا تدل إلّا على حجية الإخبار عن حسٍ إذ العدة من تلك الأدلة هو الاتفاق الحالى من عمل القدماء وأصحاب الأئمة و معلوم عدم مشموله إلّا للرواية المصطلحة.
٥. وجه عدم شمول أدله خبر واحد را بيان كنيد. ب. مقصود از «الرواية المصطلحة» چه روایتی است؟
- * يستدل على عدم امكان العمل بالظن بأن العمل به موجب تحليل الحرام و تحريم الحال؛ و فيه النقض بالأمور الكثيرة الغير المفيدة للعلم، كالفتوى و البينة و اليد، بل القطع أيضاً؛ لأنّه قد يكون جهلاً مركباً.
٦. آ. «لأنه ...» تعليل برای چیست؟ ب. وجه ترقی در «بل» را توضیح دهید.
- * إن الأخبار النافية عن التفسير بالرأي لا تدل على المنع عن العمل بالظواهر الواضحة المعنى بعد الفحص عن نسخها و تخصيصها و إرادة خلاف ظاهرها في الأخبار، إذ من المعلوم أن هذه لا يسمى تفسيراً.
٧. اشكال و پاسخ آن را بيان کنید.
- * قال بعض من المعاصرین: "إن الكلام إن كان مقوناً بحال أو مقال يصلح أن يكون صارفاً عن المعنى الحقيقي فلا يتمسك فيه بأصله الحقيقة وإن كان الشك في أصل وجود الصارف أو كان هناك أمر منفصل يصلح لكونه صارفاً فيعمل على أصللة الحقيقة وهذا تفصيل حسن لكنه تفصيل في العمل بأصلل الحقيقة عند الشك في الصارف لا في حجية الظهور اللغطي و لذا توقف جماعة في المجاز المشهور و لم يتوقف أحد في عام بمجرد احتمال دليل منفصل يتحمل كونه مختصاً له.
٨. مجاز مشهور را تعريف کنید. عبارت «و لذا توقف ...» تعليل برای چیست؟ توضیح دهید.
- * روى في البحار عن بصائر الدرجات، عن محمد بن عيسى قال: أقرأني داود بن فرقد الفارسي كتابه إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام و جوابه بخطه، فكتب: سألك عن المنشور عن آبائك و أجدادك عليهم السلام قد اختلفوا علينا فيه، فكيف العمل به على اختلافه؟ فكتب عليه السلام بخطه: «ما علمتُ أنه قولنا فالزموه و ما لم تعلمه فردوه علينا ...».
٩. کیفیت استدلال به این روایت بر عدم حجیت خبر واحد و اشكال آن را توضیح دهید.